اقتصاد

٩٠٠ مليون يورو إجمالي صادرات القطاعين العام والخاص خلال ٢٠٢٣

جوهرة لـ«الوطن»: رؤية الوزارة تعتمد السعي للتأثير على مستوى الإنتاج لزيادة القدرة التصديرية

٢٦٨ مليار ليرة إيرادات المناطق الحرة في عام

محمد راكان مصطفى

أوضح معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التجارة الخارجية شادي جوهرة أن رؤية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعتمد في مجال قطاع التجارة الخارجية عموماً (استيراداً وتصديراً)، على السعي للتأثير على مستوى الإنتاج والعمل بما يحقق معدلات نمو حقيقية قابلة للاستمرار وتصحيح الميزان التجاري لجهة زيادة القدرة التصديرية بما يؤمن إمكانية تمويل المستوردات المحفزة للنمو.

وأضاف في تصريحه لـ«الوطن»: وأهمها مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، وزيادة فرص العمل، وبالتالي فإن تخفيض عجز الميزان التجاري يستلزم تخفيض الطلب – ما أمكن–على القطع الأجنبي.

وأكد معاون الوزير العمل وفق إجراءات تكفل تحقيق هذا الهدف مع عدم الإخلال بأهداف أخرى للاقتصاد الوطني – كرفع مستويات العمل والإنتاج– من خلال وقف استيراد المواد الكمالية وغير الضرورية مع عدم المساس بالمستوردات من السلع الضرورية والمواد اللازمة لإنتاج القطاعين العام والخاص في العام ٢٠٢٣ بنسبة إجمالية ٢٧ بالمئة عن قيمة المستوردات للقطاعين المذكورين في العام ٢٠٢٢.

وأعادت هذا الانخفاض في قيمة المستوردات البالغة ما يفوق ٣,٢ مليارات يورو إلى سياسة الترشيد المتبعة من قبل الوزارة باعتباره توجهاً حكومياً لتركيز عملية الاستيراد وتوجيهها إلى مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي والحاجات الغذائية والدوائية المهمة للمواطن وتخفيض الطلب على القطع الأجنبي.

ولفتت الوزارة إلى أنه ومقابل ذلك شهد جانب التصدير تحسناً في قيمة الصادرات في العام ٢٠٢٣ قياساً بالعام ٢٠٢٢ بنسبة تصل إلى ٦٠ بالمئة وبقيمة إجمالية لصادرات القطاعين العام والخاص تزيد على ٩٠٠ مليون يورو.

وأكدت الوزارة أن التحسن الملحوظ في قيمة الصادرات في العام ٢٠٢٣ نجم عن زيادة الكميات والقيم التصديرية للعديد من المواد ذات الوزن النسبي المهم في هيكل الصادرات، فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفعت الكميات المُصدرة والقيمة التصديرية لمادة الفوسفات والألبسة وتوابعها والأحذية والأدوية والمنتجات العطرية (مادة الكمون مثلاً) وبعض المنتجات الزراعية (كمادة اللوز).

ونوهت الوزارة بوجود تراجع في كميات بعض أنواع الصادرات وبالتالي قيمها التصديرية في العام ٢٠٢٣ قياساً بالعام ٢٠٢٢ لعدد من المواد كصادرات الخضر والياسنون والأحجار والرمال والحصويات ومشتقاتها ومادة الترابيع والأحجار ومصنوعاتها.

ولفتت الوزارة إلى متابعة المؤسسة العامة للمناطق الحرة عملها خلال ٢٠٢٣ على إدارة واستثمار المناطق الحرة وإحداث المستودعات والمخازن لها، واتخاذ إجراءات تنظيمية من شأنها حل مشاكل المستثمرين وتطوير هذه المناطق لتنمية المبادلات التجارية الدولية وجذب الاستثمارات إليها خدمةً للاقتصاد الوطني.

وكشفت أن الإيرادات الإجمالية للمؤسسة العامة للمناطق الحرة لعام ٢٠٢٣ مبلغ وقدره /٢٦٨,٢٨/ مليار ليرة سورية.

وأوضحت أنه بلغت الرسوم الجمركية المستوفاة خلال هذا العام /أكثر من ٧٨ مليار ليرة سورية، فيما كان عدد المستثمرين /٦٨٢/ مستثمراً، وبلغ رأس المال المستثمر /٣٨٦,٢٤/ مليون دولار، وعدد العاملين في المنشآت المستثمرة /٥٦٣٠/ عاملاً.

كما بلغت قيمة البضائع والآليات المستوردة إلى هذه المناطق لغاية تاريخ /٢٠٢٣/١٢/٣١، /٨٥٩,١١/ مليار ليرة سورية، وقيمة البضائع والآليات المصدّرة من المناطق الحرة /٧٩٧,٦٤/ مليار ليرة سورية.

٤ مليارات ليرة لمعدات الأمن الصناعي لعاملي ورشات الكهرباء في عام ٢٠٢٤

النجار لـ«الوطن»: الاعتمادات المخصصة تؤمّن ٤٠ بالمئة فقط من احتياجات الشركات من هذه المواد

جلنار العلي

بيّن مدير الأمن الصناعي في المؤسسة العامة لتوليد ونقل الكهرباء أحمد النجار في تصريح لـ«الوطن»، أن الحكومة رصدت نحو ٤ مليارات ليرة للعام الحالي لشراء معدات الأمن الصناعي لعمال الطوارئ والورشات، مقارنة بـ٥٠٠ مليون ليرة تم تخصيصها في العام الماضي لذلك الغرض، حيث تم حينها إجراء ١٣ مناقصة لتأمين احتياجات الشركات من هذه المواد (لباس أمن صناعي من جلد الأنشير مقاوم للحريق للعمال في محطات التحويل، جهاز كاشف للتوتر المتوسط وبانسات وكرات إطفاء خاصة بمحطات التحويل، وقبعات واقية من الصدمات، وأحزمة أمان وغير ذلك من المواد).

وأعاد النجار الفارق الكبير بين اعتمادات العامين إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، إضافة إلى أن ميزانية المؤسسة كانت خلال العام الماضي ٨٠ مليار، أما في العام الحالي فهي ارتفعت إلى ٤٠٠ مليار، لذا تم زيادة مخصصات هذه المعدات، لافتاً إلى وجود توجيهات حكومية لزيادة التركيز على أهمية سلامة العامل، حيث سيتم خلال العام الحالي توقيع عقود لتأمين اللباس المقاوم للحريق الذي يحدث بسبب الصعق وتزويد كل المحطات به.

وحول الصعوبات التي تواجهها المديرية في تأمين مواد ومعدات الأمن الصناعي، بيّن النجار أنها تتمثل في إخفاق المناقصات وفروقات الأسعار، ما يعيق تأمين احتياجات الشركات التي تصل إلى نحو ٢٦ مادة بكميات كبيرة جداً، حيث إن الاعتمادات المخصصة لا تغطي هذه الكميات، إذ تستطيع المديرية تأمين نحو ٤٠ بالمئة فقط منها، مع إعطاء تفويض للمديرين لإجراء مناقصات لتأمين هذه المواد من الاعتمادات المالية المخصصة لهم.

ومن جهة أخرى، بيّن النجار أن عام ٢٠٢٣ شهد حادثتي وفاة بسبب الصعق في حماة ودمشق، إضافة إلى ٥ إصابات بشرية أثناء القيام بأعمال الصيانة، مشيراً إلى أن نقص عمال الطوارئ يصل إلى نحو ٦٠ بالمئة بسبب التسرب والتقاعد، إذ وصل النقص إلى وجود عامل واحد في كل ورشة بمحطات التحويل، ولم تتم معالجة هذه المشكلة خلال المسابقة المركزية لأن أكثر المتقدمين كانوا من الإناث، فتم تسليمهن أعمالاً فنية وإدارية، مؤكداً أن هؤلاء العمال أصبحوا خبراء بسبب الصعوبات التي تمكنوا من التحايل عليها خلال سنوات الأزمة.

ومن جهة أخرى، أشار النجار إلى أن أعطال مراكز التحويل تكثر في فصل الشتاء بسبب التقنين الكهربائي وزيادة الحمولات خلال ساعات الوصل التي تتجاوز ٢٠٠ بالمئة في كثير من الأوقات، ما يؤدي إلى احتراق الكابلات والمحولات والقواطع، مبيناً أن كثرة الأعطال أمام قلة العمال تجعل العامل الخبير والمتمكن يمتنع عن ارتداء ملابس الحماية كي يستطيع الإحاطة بكل الأعطال الحاصلة في الوقت ذاته، ما يؤدي إلى بعض حوادث الصعق، متابعاً: «أما بالنسبة للمحطات فإن نسبة الخطأ قليلة فيها، وذلك بسبب إجراءات حجز خط التوتر التي تقوم بها المؤسسة قبل المباشرة بعملية الصيانة، لإعلام جميع الجهات بعدم رفع أي قاطع خلال العملية»، مؤكداً وجود ورشات تعمل بشكل يومي في المحطات تقوم بصيانات وقائية لمنع حدوث أعطال كبيرة تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي عن محافظة بأكملها.

وفي السياق، كشف النجار عن سرقة نحو ١٤ محولة تحويل منخفض في المحافظات السورية خلال العام ٢٠٢٣، بينما وصل طول الأمراس النحاسية المسروقة (٠,٤ ك. ف) إلى ١٢٤,٥٨٦ كم، أما أمراس الألمنيوم فقد وصل طولها إلى ٦٤٥٤ كم، والكابلات النحاسية إلى ٩٨٣٩ كم، في حين وصل حجم الكابلات الألمنيوم المسروقة (٢٠ ك. ف) إلى ٢٠ كم، لافتاً إلى أنه خلال سنوات الأزمة وصل عدد مراكز التحويل المسروقة إلى نحو ٤٦٣٤ مركزاً.

خطوط التهريب النشطة حلب - ريف دمشق - القنيطرة

٢٥٠٠ قضية تهريب حصاد الضابطة الجمركية خلال العام ٢٠٢٣

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المديرية العامة للجمارك لـ«الوطن» عن ضبط نحو ٢٥٠٠ قضية تهريب من قبل الضابطات الجمركية خلال العام ٢٠٢٣ معظمها مواد غذائية وكهربائية ومستلزمات طبية وأدوية ومشروبات طاقة.

وحول خرائط التهريب والمناطق والمنافذ الأكثر نشاطاً في التهريب بين أن معدلات التهريب وحجم البضائع المهربة التي تصل لحلب مازال مرتفعة بحكم قربها من الحدود والظروف الأمنية غير المستقرة التي مازالت سائدة في بعض المناطق.

بينما بين أنه من خطوط التهريب النشطة حالياً الخط القادم من ريف دمشق والقنيطرة دمشق مروراً ببعض المناطق في محافظتي ريف دمشق ودرعا على التوازي لنسبة من المهربات تدخل من الحدود الأردنية عبر المناطق الجنوبية، وكذلك التهريب القادم من لبنان عبر العديد من المناطق والمعابر غير القانونية ومنها مناطق القصير بحمص والمنطقة الساحلية.

وبين أن معظم المهربين باتوا يعتمدون أساليب التهريب عبر السيارات السياحية وتجزئة المهربات وإدخالها بكميات صغيرة ومتتالية عبر بعض السيارات السياحية وأنه يتم التعامل مع هذه الظاهرة عبر الكثير من الإجراءات وأهمها التحريات والتوسع في جمع المعلومات والمتابعة والرصد.

وأن مهام الجمارك تتركز على المعابر والمنافذ التي تدخل منها المهربات والطرقات بين المدن في حين تبتعد دوريات الجمارك عن الدخول للمستودعات والمحال إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باحتواء هذه المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرات التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص.

وعن توزع المفارز على الطرقات العامة بين أنه تم معالجة هذا الموضوع وفي حال أي مخالفة بذلك يتم اتخاذ إجراءات فورية بحق الدوريات التي تخرج عن المهام المكلفة بها وأن هناك حالة متابعة لعمل الضابطات والمفارز وتم خلال الأشهر الماضية محاسبة عشرات العناصر، ومنها كف يد نحو ٣٥ عنصراً من العاملين في الجمارك بمستويات مختلفة عن الخدمة والعمل لمدة شهرين وأن العقوبات بحق المخالفين في العمل الجمركي تصل لحد الصرف من الخدمة وهو ما يفيد بعدم التساهل في محاسبة المخالفين.

في حين على التوازي لذلك يتم العمل على رفع كفاءة العاملين في المفارز الجمركية وإعادة توزيعهم عبر جداول التنقلات الدورية بما يضمن سلامة العمل وتنفيذ المهام واتساع خبرة العاملين في هذه المفارز بالتعامل مع مختلف القضايا الجمركية.

أجور النقل من المحافظات لدمشق زادت ١٥٠ بالمئة

حصة سيارة النقل من المازوت المدعوم كانت ٨٠٠ ليتر شهرياً للآليات وبعد رفع سعر المازوت قلّت المادة ونشطت السوق السوداء

٣٠ براداً يومياً إلى دول الخليج من البندورة والحمضيات

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد أن قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي صدر مؤخراً والذي تم من خلاله تحديد سعر مبيع ليتر المازوت للآليات العاملة على المازوت باستثناء آليات النقل الجماعي للركاب داخل وخارج المدن والمحافظات والجرارات الزراعية بسعر التكلفة ١١٨٨٠ ليرة، أدى إلى رفع أسعار الخضر والفواكه بنسبة تتراوح بين ٧٥ و٨٠ بالمئة، مؤكداً أن القرار غير صائب والمتضرر الأكبر منه هو المستهلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين العقاد أن أجرة سيارة نقل الخضر والفواكه من المحافظات المنتجة إلى سوق الهال بدمشق ارتفعت عقب صدور القرار بنسبة تجاوزت ١٥٠ بالمئة فعلى سبيل المثال فقد أصبحت أجرة سيارة النقل من بانياس إلى دمشق ٢,٥ مليون ليرة بعد أن كانت قبل صدور القرار مليوناً كما أصبحت أجرة سيارة النقل من درعا إلى دمشق وسطياً بحدود ٢,٥ مليون بعد أن كانت تقارب مليون ليرة، والمشكلة ليست ارتفاع أجور النقل فقط إنما عدم توافر السيارات وصعوبة تأمينها بسبب عدم توافر المازوت.

ولفت العقاد إلى أنه قبل صدور القرار كانت حصة سيارة النقل من المازوت المدعوم المبيع بسعر ٢٠٠٠ ليرة ٨٠٠ ليتر شهرياً وكانت المادة متوافرة، لكن بعد إلغاء الدعم ورفع سعر مبيع الليتر ليصبح ١١٨٠٠ ليرة لم تعد المادة متوافرة ونشطت نتيجة لذلك السوق السوداء وأصبح سعر الليتر في السوق السوداء ١٤ ألف ليرة، متسائلاً: لماذا يتم رفع السعر ولا تتوافر المادة أليس من المفترض عند صدور أي قرار رفع للسعر أن تتوافر المواد بشكل أكبر؟

وبالنسبة للالتزام بالتعرفة الجديدة التي حددتها الوزارة لنقل البضائع والمواد في السيارات الشاحنة داخل القطر التي تحصل على المازوت بسعر التكلفة بـ٥٢٣ ليرة للطن \ كيلومتر فقد أكد العقاد أنه ليست هناك إمكانية للالتزام بالتسعيرة باعتبار أن صاحب سيارة النقل يضطر لشراء المازوت من السوق السوداء نتيجة عدم توافر المادة قدرته على الحصول على مخصصاته من محطات الوقود التابعة لشركة محروقات.

وأوضح العقاد أنه بالنسبة للسيارات والبرادات التي تحمل الصادرات من الخضر والفواكه إلى الخارج فإنها لم تتأثر بقرار رفع سعر ليتر المازوت باعتبار أنها تقوم بتعبئة المادة من بلد المقصد وبكميات تكفيها ذهاباً وإياباً.

وعن حركة الصادرات بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بأن كمية الصادرات إلى دول الخليج والعراق ثابتة منذ شهرين تقريباً ولم تشهد ازدياداً يذكر إذ إن نحو ٣٠ براداً محملاً بالرمان والحمضيات والبندورة والفواكه المتنوعة تذهب يومياً خلال الفترة الحالية إلى دول الخليج وحوالي ١٠ برادات محملة بمادة الرمان تذهب يومياً إلى العراق، في حين أن الصادرات عبر الخط البحري إلى روسيا تراجعت مؤخراً وأصبح يذهب يومياً بين ٣ و٤ برادات محملة بمادة الرمان بعد أن كانت قبل مدة بحدود ١٠ برادات والسبب تراجع الكمية المصدرة قرب انتهاء موسم إنتاج الرمان الذي بات في خواتيمه.